أرشيف عدلي الهوّاري :: Adli Hawwari's Archive

adli.uk

مجلة «الاتحاد» : العدد الخامس عشر

مجلة فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الولايات المتحدة

التاريخ: كانون الأول (ديسمبر) 1984

عدد الصفحات: 4 صفحات، ايه 3 (تابلويد)

من موضوعات العدد:

=1= الافتتاحية: (رأي الاتحاد: الدروس الأربعة)؛

=2= مجلس عمّان: بيع المنظمة للنظام؛

=3= قراءة في بيانات الفصائل حول الاتحاد؛

=4= العلاقة بين النضالين النقابي والحزبي؛

=5= إعلان من الهيئة الإدارية للوحدات عن إمكانية إقامة معرض لرسوم فنان الكاريكاتير الفلسطيني، ناجي العلي.



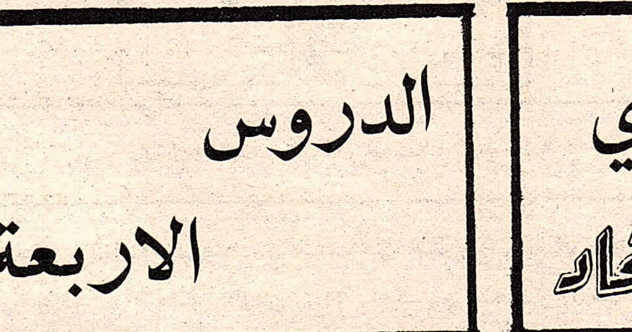
نحن طلبة فلسطين ايماننا منا :
- بأن التنظيم الشعبي الديمقراطي هو القاعدة الاساسية للثورة الفلسطينية التي هي الطريق الوحيد للتحرير الكامل .
- بأن الاعتراف بشخصية فلسطينية مستقلة دعامة اساسية لنضال شعبنا في سبيل التحرير .
- كفاح شعب فلسطين هو طريق الوحدة العربية الجماهيرية وان وحدة الجماهير العربية هي خطوة اساسية للتحرير .
- بالدور الطليعي الذي يجب على الطالب الفلسطيني ان يقوم به في نضال شعبه .

نعلن

- تأسيس اتحاد وطني لطلبة فلسطين قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية .
- يعمل هذا الاتحاد من اجل تحرير فلسطين بكافة الوسائل التي تخولها له مواد هذا الدستور .

كانون اول / ديسمبر ١٩٨٤ — العدد : ١٥

رأي الاتحاد



لسنا وحدنا ،ولا نأتي بجديد ،عندما نقول ان شق فرع الاتحاد في الولايات المتحدة هو امتداد لسياسة شق الاتحادات الجماهيرية الممثلة في اطر م.ت.ف،وخصوصا منذ زيارة عرفات لمصر.

ومن باب التكرار كلامنا ان شق فرع الاتحاد في الولايات المتحدة هو مسرحية اعد لها واخرجها "الهيئة التنفيذية" للاتحاد المقيمة في تونس ، مسرحية لا تمت لدستور الاتحاد ولائحته الداخلية بصلة ،بل مسرحية وثيقة الارتباط بسياسة الهيمنة على المؤسسات الجماهيرية ووضعها في خدمة قيادة نهج التفريط بالقضية الفلسطينية .

ومن نافل القول ايضا ان قراراً غير دستوري (فصل، تجميد ... الخ) ليس ملزما للاطار الموجه له ،ولذلك ، كان قرار الهيئة الادارية وبعض القوى الوطنية في الاتحاد بعدم تنفيذ قرار تأجيل الانتخابات عند وصوله هو القرار الصحيح، لكن ما افتقده هذا القرار ليكون ناجحا هو نفس الابتعاد عن الحسابات التنظيمية الصغيرة في مرحلة تحتاج الى اصطفاف كل القوى الوطنية من اجل النجاح في كبح جماح نهج التفريط بالقضية الفلسطينية .

وكان في مسلسل تقديم التنازلات للهيئة التنفيذية اكبر خطأ وقعت فيه القوى الوطنية ،وخصوصا بعد ان وضعت مندوب الهيئة التنفيذية ،عوض ،في مأزق حقيقي،وقام هذا بكشف حقيقته وحقيقة النهج الذي يمثله امام اوسع قطاع من القاعدة الطلابية، التي عبرت عن التفافها حول الهيئة الادارية للفرع ،وتصدت لممارسات عوض الهوجاء التي لا تمت للديموقراطية واخلاقيات العمل النقابي والسياسي بصلة .

وكان في ترك القاعدة الطلابية في جو من الحيرة والارتباك وبمعزل عن الحوار الدي كان يدور في الغرف المغلقة بين القوى المختلفة خطأ ساهمت في ارتكابه الهيئة الادارية الى حد ما ، لكن المسئولية الكبرى لهدا الخطا تقع على كاهل بعض القوى لانها قدرت،بشكل خاطيء، ان الطريق الى حل مشكلة الاتحاد ستكون اقرب منالا في اللقاءات الثنائية او الثلاثية بين هذه القوى .

البقية صفحة (٢)

مجلس عمان • بيع المنظمة للنظام

ثمانية عشر شهر مضت منذ ان انفجرت الازمة في الساحة الفلسطينية ،فاحتلت الاولوية في اهتمام القوى الفلسطينية وتباينت فيها التحليلات،وصدرت حولها العديد من المواقف، وابرمت الاتفاقات التي اعتقد البعض ان فيها الحل المنشود الذي سيحافظ على "الوحدة الوطنية العريضة"،ويحقق الاصلاحات السياسية والتنظيمية. ولكن ،في حقيقة الامر،ما الذي حدث،ولماذا ذهبت القيادة المنحرفة الى عمان لعقد ما اسمته بـ"المجلس الوطني"، وقامت بتزوير العضوية وفبركة النصاب ؟

ان قيادة الانحراف لم تكن ترى في الحوارات والاتفاقات التي اجرتها مع اطراف اخرى سوى فرصة ووسيلة تحاول من خلالها تركيب معادلة لعقد دورة مجلس وطني تجد فيها ومن خلالها " الشرعية " لنفسها بحضور وشهادة قوى معارضة، فتكون بذلك(اي القيادة المنحرفة) قد تقفزت عن ازمتها وعادت لاستكمال مسارها في طريق التسوية الاميركية .

اما الاصلاح السياسي والتنظيمي فقد ظل تحقيقة حلما لم يقترب يوما من ارض الواقع ،فطوال سنوات عديدة خلت،برهنت قيادة الانحراف انها لا تأبه بدعوات او برامج الاصلاح،بما في ذلك فترة الحوارات وبعد توقيع الاتفاقات القاضية باحداث اصلاح سياسي وتنظيمي(اتفاق عدن) ،وانها ليست علس استعداد للتراجع عن انخراطها في معسكر القوى الرجعية التي تسعى جاهدة الى التطابق الكامل مع متطلبات السياسة الاميركية ومشاريعها

ولقد كان عقد مجلس عمان نتيجةً للمقدمات العديدة التي سبقته، التي تمثلت في تمتين العلاقة مع النظام الاردني وخصوصا بعد زيارة عرفات لمصر ،والجهود التي بذلتها قيادة الانحراف لاعادة مصر للمؤتمر الاسلامي (والتي تبذلها الان لاعادتها الى جامعة الدول العربية ،واطلاق التصريحات العديدة حول استعدادها للتفاوض المباشر مع "اسرائيل" والاعتراف بها.

البقية صفحة (٢)

Adli Hawwari's Archive adli.uk

رأي الاتحاد

الدروس الاربعة

وكانت "الحلول" التي بُحثت وتم الوصول لها في الكواليس بين بعض القوى غريبة كل الغرابة عن روح ونص الدستور واللائحة الداخلية واصول العمل الديموقراطي والسياسي . ورغم الوصول الى اتفاق تفصيلي بين ثلاث قوى من العاملة في الاتحاد، الا ان هذا الاتفاق لم ير النور بتفاصيله ،لان الطرف الدي يؤيد نهج التفريط بالقضية الفلسطينية جعل الاطار التنفيذي للاتفاق غير الذي تم الاتفاق عليه في الغرف . (راجع مقال "بيانات الفصائل" ص ٣)

ترى ما هي الدروس التي كان على القوى الوطنية العاملة في الاتحاد ان تستوعبها منذ ان انفجرت الازمة في فتح، وبتحديد اكبر منذ زيارة عرفات لمصر في اواخر عام ١٩٨٣ ؟

الدرس الاول : ان نهج التفريط بالقضية الفلسطينة كان قد حسم خياراته منذ الخروج من بيروت،وخياراته هي الاستسلام الكامل لارادة الامبريالية الاميركية وما تقترحة من وسائل لحل القضية الفلسطينية .

الدرس الثاني : ان اكبر خطأ ترتكبه القوى الوطنية هو شطب تجربة سياسية ونقابية مشتركة دامت اربع سنوات وتُوجت بالوصول الى مؤتمر كان الاتفاق فيه بين هذه القوى كاملا وشاملا لكل القضايا السياسية والنقابية . (المؤتمر الثالث للفرع – اواخر ١٩٨٢) .

الدرس الثالث :لكي يكون الصراع ديموقراطيا بين مجموعة من القوى،فعلى كل هذه القوى ان تتحلى بروح ديموقراطية . اما القوة صاحبة قرارات التجميد والفصل و اللجان ذات اللون السياسي الواحد ،فهي ليست قوة ديموقراطية ،ولا يعقل ان يقبل لهذه القوة ومؤيديها فرض ارادتهم على بقية القوى.

ومن اجل ان يكون الصراع ديموقراطيا ،فلا بد من لوائح ديموقراطية يلتزم بها الجميع ،فاين العديد من القوى من الالتزام بدستور الاتحاد ولائحته الداخلية ؟

الدرس الرابع : ان الحرص على امر ما ليس كافيا للوصول الى هذا الامر او المحافظة عليه . فالحرص على الوحدة الوطنية ،مثلا ،لا يقود بالضرورة الى تحقيق الوحدة الوطنية – وان كان ذلك شرطا اساسيا – . ولذلك لم يكن كافيا توفر الحرص على وحدة الاتحاد ،بل كان ولم يزل ضروريا دعم الحرص بموقف حازم من اولئك الذين يريدون الشق على وجه العلن،ومارسوا ذلك في اكثر من مؤسسة ، آخرها المجلس الوطني .

واذا كانت زيارة عرفات للقاهرة غير كافية لكي تهب القوى الوطنية لمجابهة نهج التفريط بالقضية الفلسطينية ،فهل سيكون مؤتمر عمان كافيا لحدوث تلك الوقفة ،التي باتت القضية الفلسطينية واستمرار الثورة بحاجة لها قبل فوات الاوان ؟ ؟

نأمل ذلك .

مجلس . بَيع
عمان . المنَظمة للنظام

ان مؤتمر عرفات – حسين يشكل انخراطا كاملا لقيادة الانحراف في محور القاهرة عمان،وما مجموعة القرارات التي اخذها مجلس عمان الا لمباركة هذا الحلف الجديد ،فلقد فوض مجلس عمان قيادة عرفات بالبت في مشروع الملك حسين القائم على اساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ ،وقرّر تحسين العلاقات مع مصر كامب ديفيد ،وقرّر الحوار مع القوى "اليهودية" .



الولاء الحقيقي للرجعيات العربية

من ناحية ثانية ، يضع مجلس عمان الساحة الفلسطينية وقواها الوطنية امام مسئوليات تاريحية وضخمة ،ويضعا امام خيارين : اما القبول ان تظل القيادة المنحرفة ممسكة بزمام المبادرة ومدعية - تمثيل الشعب الفلسطيني،وتعريض القضية الفلسطينية بذلك الى مصير التصفية ،واما ان تتحرك القوى الوطنية من فصائل واتحادات شعبية وشخصيات وطنية باتجاه تشكيل صيغة توحد الجهد الوطني ضمن برنامج نضالي واضح، ويعالج اوضاع الساحة الفلسطينية ،وواضعا في مقدمة اولوياته ازاحة قيادة الانحراف عن قيادة حركة التحرر الوطني الفلسطنية واعادة الحيادة الى م ت ف على اسس ثورية وديموقراطيةعلى ارضية التمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني .

معرض لكاريكاتير ناجي العلي

يتوفر لدى الهيئة الادارية للفرع معرض للرسوم الكاريكاتيرية للفنان ناجي العلي . لاقامة معرض لهده الرسومات التي تعبر بعمق عن هموم الانسان الفلسطيني والعربي الحياتية والسياسية ،يرجى الاتصال برئيس الهيئة الادارية ، الاخ اسماعيل عبد الرحمن (هاتف ٢٨٦٧ – ٥١٧/٣٥٥)، او الكتابة الى نشرة الاتحاد .

المؤتمر العام الاول
للاتحاد الوطني لطلبة الخليج و الجزيرة العربية
في الولايات المتحدة وكندا

من المقرر ان يعقد الاتحاد الوطني لطلبة الخليج والجزير العربية مؤتمره العام الاول في مدينة بورتلاند/ اوريغون - في الفترة ما بين ١٢/٢٦ – ٠٨٤/١٢/٢٩ ولقد وجه الاتحاد الوطني دعوة للهيئة الادارية لفرعنا لحضور المؤتمر .

Adil Hawwaris Archive - adil.uk

قراءة في بيانات الفصائل

حول الاتحاد

اصدرت القوى السياسية المهتمة بامور الاتحاد عددا من البيانات تحمل رأيها فيما يتعلق باوضاع الفرع :

ففي بيان لانصار الجبهة الشعبية (بدون تاريخ) وزع في اواخر شهر ايلول/سبتمبر إستعرضت "حقائق عملية الشلل التي يتعرض لها الفرع". ونوهه البيان الى استعداد الهيئة الادارية للتعاون في الوصول الى حل يحافظ على هيكلية الاتحاد.

واوضح البيان ان انصار الجبهة الشعبية قاموا باجراء "مجموعة من اللقاءات مع اطراف العمل الوطني والسياسي في الساحة الاميركية، وابدينا استعدادنا لايقاف عمل الهيئة الادارية مقابل ايقاف عمل اللجنة التحضيرية، وتشكيل لجنة مشتركة تشرف على عملية التنسيب والانتخابات، يشارك بها الاطراف السياسية الثلاث بالاضافة الى رئيس اللجنة التحصيرية ورئيس الهيئة الادارية وعضوة المجلس الاداري "

واعتبر البيان الاقتراح اعلاه اقتراحا اخيراً تم تقديمه " كمحاولة اخيرة لابداء المرونة القصوى والخفاظ على وحدة هذه المؤسسة ". واختتم بيان انصار الجبهة الشعبية بالقول : "اننا في هذا البيان نعلن باننا سنكون مضطرين لبدء عملية التنسيب من خلال اطار الهيئة الادارية ولجان الوحدات الشرعية ان اصرت الاوساط التي وراء تشكيل اللجنة التحضيرية على عملها الانشقاقي هذا " .

وفي بيان اخر لانصار الجبهة الشعبية بتاريخ ٨٤/١١/٢٧ حملوا "اليمين الفلسطيني المسئولية الكبرى في تعريض المؤسسات للانشقاق وفقدان الاساس الوطني لبرامجها"

واشار البيان الى ان اليمين الفلسطيني قد خرق اتفاقا مع انصار الشعبية يقضي " بتشكيل لجنة تنسيب مركزية تتمثل فيها الاطراف* للتحضير للانتخابات والمؤتمر بقيادة من الهيئة التنفيذية ". والمح البيان الى احد القوى، دون ان يسميها، بانها " ساهمت في الهيئة الادارية، ووافقت على مشاريع الحوار والوحدة (التي) قدمتها القوى الوطنية الديموقراطية قد اختارت مغادرة هذا الموقع والاسهام في الانحياز والانشقاق " .

ودعا البيان "القوى الفلسطينية الفاعلة في الاتحاد الى تشكيل لجنة للحوار الشامل تتمثل فيها كافة الاطراف، تبدأ باعادة التنسيب والانتخابات والوصول بالفرع الى مؤتمر ديموقراطي موحد" .

اما انصار الجبهة الديموقراطية فقد عبروا عن رأيهم في وضع الاتحاد من خلال نشرتهم "الشبيبة الديموقراطية" عدد ايلول/تشرين اول ٨٤ في مقال وصف فيه وضع الاتحاد بأنه "اقرب منه الى الشلل والجمود منه الى اتحاد فاعل ونشيط، حيث

اقتصر ما صدر عن الاتحاد في العامين الاخيرين على مجموعة من البيانات الواردة من الهيئة التنفيذية*، وبعض النشاطات المحدودة جدا في وحدات لا يزيد عددها عن اصابع اليد الواحدة"

وانتقد البيان " سياسة الاستفراد بمؤسسات الثورة من اي اتجاه كان". وحذر المقال " من يحاول التهرب او التلون او الانكفاء عن روح ونص" اتفاق عدن. ودعا المقال الاطراف الموقعة على الاتفاق الى " الالتزام بما يخصها من هذا الاتفاق".

اما انصار فتح فقد اصدروا بيانا بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٥، حددوا فيه موقفهم من المعلومات الواردة لهم من خلال عضوة المجلس الاداري المقيمة في الولايات المتحدة حول "قرار جديد يفضي بان تقوم الهيئة التنفيذية بالاشراف بنفسها على عملية التنسيب والانتخابات ومؤتمر الفرع القادم" .

ولخص انصار فتح في بيانهم موقفهم بثلاث نقاط هي : التمسك بالهيئة الادارية لفرع الولايات المتحدة وصلاحياتها الدستورية ، مطالبة الهيئة التنفيذية ب" الغاء مجموعة القرارات اللا دستورية، وعلى رأسها قرار تجميد الهيئة الادارية وحل اللجنة التحضيرية" ، وان يكون اي اشراف للهيئة التنفيذية على اوضاع الاتحاد " بالتنسيق مع الهيئة الادارية وبالقدر الذي يحددة الدستور" .

وفي بيان اخر لانصار فتح صدر بتاريخ ٨٤/١٠/١٠، تم الرد على المغالطات التي اشيعت من بعض الاطراف حول عملية التنسيب وعدد الوحدات والطلبة المنتسبين. واوضح البيان راي انصار فتح في حل مشكلة الاتحاد معتبرا " الهيئة الادارية المدخل الصحيح للحل - دستوريا ونقابيا وديموقراطيا وواقعيا- ومقترحا عقد اجتماع للهيئة الادارية لبحث القضايا التي قادت الى الاوضاع التي يعاني منها الاتحاد، وخصوصا وان البحث عن حلول خارجها لم يؤد الى نتيجة .

ومن الجدير بالذكر ان انصار الجبهة الديموقراطية قد قرروا الاتفاق مع انصار عرفات للقيام بعملية تنسيب وانتخابات في الولايات المتحدة . وجاء هذا الاعلان في بيان مشترك صار عن الكتب الطلابي لانصار عرفات وانصار الجبهة الديموقراطية صدر بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٥ .

---

* لم يقل البيان "كل الاطراف" كما في البيان السابق .

* يقر انصار الديموقراطية ان الهيئة الادارية وزعت بيانات الهيئة التنفيذية، خلافا لزعم الهيئة التنفيذية حول الامر .

Adli Hawwari's Archive adli.uk

العلاقة بين النضالين النقابي والحزبي

من الظواهر الملفتة للنظر في بلادنا، وربما في العالم الثالث كله، ان العمل في اوساط الاتحادات والمنظمات الشعبية يكاد يكون نسخة طبق الاصل عن العمل التنظيمي والسياسي. ولعل في هذا ما يفسر القصور الواضح في العمليتين التنظيمية والنقابية وضعف تأثيرهما في واقع الحركة الجماهيرية العامة بفئاتها وقطاعاتها وتجمعاتها المختلفة.

ان البناء التنظيمي الحزبي هو في جوهره عملية انتقاء نوعي يعتمد اساسا على كادر متميز ومنسجم فكريا وسياسيا، ويرتبط بالحزب في اطار شبكة من العلاقات الهرمية والافقية وعلى ارضية قناعات اساسية واحدة، وفي ظل تركيبة طبقية محددة ذات مصالح مشتركة وبرنامج سياسي يحدد المهمات والاهداف المرحلية والاستراتيجية ... الخ.

اما العملية النقابية فهي مختلفة تماما عن العملية التنظيمية. ونحن نقول مختلفة وليست متناقضة كما سنرى.

ان المشاركة في الاتحاد والنقابة لا يقوم على مبدأ الانتقاء النوعي، وانما تتم هذه المشاركة على مبدا الانتقاء المهني. ويحق هنا لكل من استوفى الشروط العضوية المهنية ان يكون عضوا في هذا الاتحاد او في ذلك التنظيم الشعبي او النقابي.

نلاحظ هنا بان جوهر العملية لا يقوم على توفر عنصر الكادر المنسجم فكريا وسياسيا، ومعنى هذا بالتالي ان اعداد المشاركين في الاتحادات والمنظمات الشعبية المختلفة انما تشمل الغالبية الساحقة من ابناء المجتمع (العمال، الطلاب، المرأة، الكتاب، المحامون، المهندسون، الشبيبة، الفلاحون، الصحافيون، ... الخ)

واذا كان الجسم الاساسي الذي يتشكل منه اعضاء الاتحادات والمنظمات الشعبية هم في غالبيتهم العظمى خارج اطار الحزب والتنظيم السياسي، فمعنى ذلك ان هذه التركيبة لا بد ان تعكس نفسها على اجهزة هذه الاتحادات والمنظمات وعلى مستوياتها القيادية المختلفة. وبالطبع فان هذا الانعكاس لا يمك ان يكون تاما وميكانيكيا فلا شك ان للقوى السياسية دورا متميزا في داخل هذه الاتحادات نتيجة اهتمامها بقضايا المجتمع العامة وصراعاته المختلفة، والذي يشكل النضال النقابي احد اشكالها ومستوياتها. غير ان هذا الدور المتميز لا يجب ان يأتي على حساب الطبيعة الخاصة والمتميزة للعمل النقابي.

ان المساهمة في العمل النقابي هو خطوة اولى وضرورية للانتقال من الفردية والذاتية الى العمل الجماعي المنظم. ولابد لكافة القوى والتنظيمات السياسية ان تدعم بقوة مثل هذا الانتقال لانه المقدمة الضرورية للوصول الى شكل الانتماء الارقى في اطار التنظيم السياسي. ولا شك ان اي عملية استحواذ السياسة على العمل النقابي لا يمكن ان يساعد على استقطاب اعداد كبيرة الى دائرة العمل الجماعي والمنظم.

وقد كان ثاقب اليصر من وصف العلاقة بينهما (اي العمل النقابي والحزبي) بأن شبّه التنظيم الحزبي بترس الالة الصغيرة والقوي، والذي تلتقي مسناته بمسنات اطار كبير وواسع هو الاطار النقابي. ان حركة الترس الصغير تدير الاطار الاكبر فتحرك عجلة المجتمع. اما اذا كان الترس نفسه هو النقابة فانه سيتحرك وحده ولا يحرك او يقود احدا، فيبقى الحزب في جهة والمجتمع بفئاته المختلفة في الجهة الاخرى.

من هنا نلاحظ ان العملية النقابية هي بجوهرها مختلفة عن العملية التنظيمية الحزبية، ولكنها ليست متناقضة معها، بل ان كلا العمليتين تتكاملان بصورة طبيعية في خدمة النضال النقابي والاجتماعي العام وحركة تقدمه واستمراره وبدعم هائل من القاعدة الجماهيرية العريضة.

ولا شك ان القوى الاكثر وعيا لاهمية العمل النقابي والتنظيمي ولجدلية العلاقة بينهما هي المطالبة والمسئولة عن توفير شروط النجاح للعمل النقابي في ضوء هذا الفهم وحيث تستطيع ان تحقق ذلك، وهذا بالطبع لا يتم على حسابها هي وعلى ان يكون لها دورا متميزا في هذا الاطار.

ان العمل النقابي هو عمل مستمر ودؤوب، ولا يقتصر على الهيئة القيادية او بعض اعضائها، ولا بد من مشاركة اعضاء الاتحاد او النقابة على الدوام والقيام بالنشاطات المختلفة في اطار عملهم النقابي.

وحتى تتحقق مثل هذه المشاركة الواسعة واليومية، فلا بد من وجود برنامج عمل. كما لا بد ان يشعر كل عضو بانه عنصر فعال ومقرر، وليس مجرد متفرج لان قيادة النقابة هي التي تفعل كل شيء وتقرر كل شيء.

وهنا تاتي اهمية اللجان المتعددة القادرة على استيعاب اعداد كبيرة من الاعضاء، واشراك من يتبقى منهم في النشاطات والنضالات المختلفة.

ان اللحظة الانتخابية في بلادنا هي باستمرار لحظة حساسيات وصراعات يتداخل فيها السياسي بالشخصي، ويتحكم فيها الحسابات والارقام والنسب المئوية ...الخ. وهذه اللحظة تطغى عادة على جوهر العملية النقابية، بل وحتى السياسية، ولهذا لا بد من تجاوز مثل هذه الوضعية التي تضرب العمل النقابي في الصميم، من اجل الوصول الى بناء نقابي صحيح ومعافى.

G.U.P.S.
P.O.Box 112
E.Lansing, MI 48823

نرحب بمقالات القراء و رسائلهم

الرجاء ارسال نشرة الاتحاد الى العنوان التالي:

____

____

____

Adli Hawwari's Archive - adli.uk